الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الرابعة عشرة | 28 يناير 2022 م | 25 جمادى الآخرة 1443 هـ | الجمعة | No. 4187

بسبب صعوبة التوصل لقرارات جوهرية بشأن "القطاع العام وتقليص الاعتماد على النفط"

«فيتش» تخفض التصنيف الائتماني للكويت إلى – AA مع نظرة مستقبلية مستقرة

- من المرجح أن تبقى الأوضاع المالية والخارجية في الدولة من بين أقوى الدول التي تصنفها الوكالة
- توقعات بوصول صافي الأصول السيادية الخارجية التي تديرها هيئة الاستثمار إلى 500 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي

أعلنت وكالة فيتش، أمس الخميس، تخفيض التصنيف الائتماني للكويت من AA إلى –، ومنحتها نظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت فيتش إن التصنيف يعكس صعوبة التوصل لقرارات جوهرية بخصوص القطاع العام، وتقليص الاعتماد على النفط.

وكانت وكالة "ستاندرد آند بورز" S|P للتصنيفات الائتمانية قد خفضت تصنيف الكويت إلى +A|A بسبب الافتقار إلى إستراتيجية تمويل شاملة، مشيرة إلى أن النظرة المستقبلية ما زالت سلبية.

وفي تقرير سابق، قالت وكالة موديز، إن الكويت تمتلك عددا من نقاط القوة التي تدعم تصنيفها الائتماني، وتتمثل في امتلاك البلاد ثروات نفطية ضخمة واستثنائية، وانخفاض إجمالي الدين الحكومي، وضخامة حجم أصول صناديق الثروة السيادية، والمستوى المرتفع جدا لنصيب الفرد من الدخل.

ولفت تقرير "فيتش" بالمقابل إلى التحديات التي تواجه التصنيف الائتماني للبلاد، وتتمثل في الاعتماد الكبير على القطاع النفطي، وما ينتج عنه من تقلبات اقتصادية ومالية، والعلاقة المتوترة بين الحكومة ومجلس الأمة مما يضعف تشكيل السياسات ويقوض قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات، والتوترات الجيوسياسية الإقليمية، مشيرة إلى أن هناك 3 عوامل قد تساهم في خفض تصنيف البلاد بأكثر من درجة حال تحققهم.

وفيما يلي عرض موجز لمحتويات التقرير (Rating Action Commentary–RAC) الذي أصدرته الوكالة.

أولا–محركات التصنيف الرئيسية:

• أشارت الوكالة إلى أن تخفيض التصنيف الائتماني السيادي للكويت يعكس القيود السياسية المستمرة على اتخاذ القرار والتي تعوق معالجة التحديات الهيكلية المتعلقة بالاعتماد على النفط، ودولة الرفاهية السخية وقطاعها العام الكبير. وأشارت إلى أن هناك نقص في التصحيح المالي الأساسي والجاد لصدمات أسعار النفط الأخيرة، ولا تزال آفاق الإصلاح ضعيفة على الرغم من بعض التطورات السياسية الإيجابية الأخيرة كجزء من الحوار الوطني. حيث من المتوقع تمرير قانون الدين العام في عام 2022.

• أكدت الوكالة أن الكويت تواصل الوفاء بالتزاماتها حتى في غياب قانون الدين العام. ولغاية تأمين ترتيبات تمويلية جديدة، ستعتمد الحكومة على أصول صندوق الاحتياطي العام لتلبية احتياجاتها التمويلية الإجمالية. وأشارت إلى أن الحكومة قد قامت بسحب الجزء الأكبر من الأصول السائلة لصندوق الاحتياطي العام خلال السنوات –2020 2021، مما دفع الحكومة إلى بيع الأصول غير السائلة في صندوق الاحتياطي العام إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة. كما أشارت الوكالة إلى أنه لم يتم الإفصاح عن المستوى الحالي للأصول السائلة في صندوق الاحتياطي العام، على الرغم من أن الحكومة أكّدت على أن الصندوق لديه أصول سائلة تغطي أكثر من قيمة السندات السيادية المستحقة في مارس 2022 والبالغ قيمتها 3.5 مليار دولار أمريكي. وتؤكد الحكومة أن صندوق الاحتياطي العام يمتلك أصولا غير سائلة واسعة النطاق، يُمكن بيع المزيد منها بسرعة إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة إذا لزم الأمر.

• أوضحت الوكالة أن الحكومة اقترحت قانونا يسمح بالاستفادة من دخل الاستثمارات الحكومية المتحققة في صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وفقًا لسقف سنوي ومعايير معينة لم يتم الانتهاء منها بعد. وفي الوقت الحالي، لا تستطيع الحكومة الوصول مباشرة إلى أصول صندوق الأجيال القادمة دون موافقة مجلس الأمة، وأشارت الوكالة إلى أن القانون المقترح يُعتبر أداة تمويلية إضافية مهمة، ومن المتوقع أن يواجه مناقشات برلمانية أكثر من قانون الدين العام.

استمرار ارتفاع أسعار النفط من شأنه الحد من الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة للبلاد

وكالة فيتش

• من المرجح أن تبقى الأوضاع المالية والخارجية في دولة الكويت من بين أقوى الدول التي تصنفها وكالة فيتش، وذلك على الرغم من التقلبات الحادة في أسعار النفط منذ عام 2014 والجمود السياسي المتكرر. ومن المتوقع أن يصل صافي الأصول السيادية الخارجية التي تُديرها الهيئة العامة للاستثمار إلى ما نسبته 500% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأعلى بين جميع الدول السيادية المصنفة من قبل الوكالة وعشرة أضعاف متوسط أقرانها في التصنيف "AA". وأشارت الوكالة إلى أن نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جدًا، ومن المتوقع أن تنخفض إلى ما نسبته 10% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 21/2022، وأن ترتفع هذه النسبة إلى 50% على المدى المتوسط.

• تتوقع الوكالة أن يتقلّص عجز الموازنة العامة (بعد إضافة دخل الاستثمارات الحكومية) إلى ما نسبته 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 21/2022 مقارنةً بما نسبته 20.6% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 20/2021، وذلك لارتفاع أسعار النفط. ومن المتوقع أن تكون المصروفات الحكومية الفعلية أقل من المصروفات المعتمدة في الموازنة العامة للسنتين الماليتين 21/2022 و22/2023، نتيجة ضبط الإنفاق العام. وتتوقع الوكالة أن يتسع عجز الموازنة العامة (بعد إضافة دخل الاستثمارات الحكومية) إلى ما نسبته 2.4% و5.7% من الناتج المحلي الإجمالي في السنتين الماليتين 22/2023 و23/2024 على الترتيب، مدفوعًا بتراجع أسعار النفط، واستمرار ضغوط الإنفاق الحكومي، فيما ولا يزال التقدم في الإصلاحات المالية محدودًا. وأشارت الوكالة بأنها لا تتوقع تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) في السنتين الماليتين 22/2023 و23/2024. • بموجب منهجية وزارة المالية في إعداد التقارير المالية، تتوقع الوكالة أن يصل عجز الموازنة العامة (بدون حساب دخل الاستثمارات الحكومية) إلى ما نسبته 10% من الناتج المحلي الإجمالي (4.3 مليار دينار كويتي) في السنة المالية 21/2022، وأن يصل متوسط العجز المتوقع في الموازنة إلى 12% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنتين الماليتين 22/2023 و23/2024. ويتوافق هذا مع الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن صندوق احتياطي الأجيال القادمة يحتفظ بدخل الاستثمارات الحكومية، وهذا يؤكّد الحاجة إلى الاتفاق بين الحكومة ومجلس الأمة على تمرير قانون الدين العام أو السماح بالسحب من صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

• أشارت الوكالة إلى أن استمرار ارتفاع أسعار النفط من شأنه أن يحد من الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة للدولة. ومن المتوقع أن تبلغ أسعار سلة خام برنت السنوية نحو 70 و60 دولارًا للبرميل في عامي 2022 و2023 على الترتيب، كذلك من المتوقع أن يرتفع متوسط إنتاج النفط الكويتي من مستواه الحالي البالغ 2.5 مليون برميل يوميًا إلى نحو 2.7 و2.8 مليون برميل في اليوم في السنتين الماليتين 22/2023 و23/2024، بما يتماشى مع اتفاقية "أوبك+". وأشارت الوكالة إلى أن نتائج الموازنة العامة لدولة الكويت تُعتبر شديدة الحساسية للتغيرات في أسعار النفط وإنتاجه، حيث أن تغيّر متوسط سعر برميل النفط بنحو 10 دولارات للبرميل (صعودًا أو هبوطًا) عن مستوى الافتراضات الأساسية من شأنه أن يُغير رصيد الموازنة العامة بنحو 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي (صعودًا أو هبوطًا) مع ثبات العوامل الأخرى. كما أن تغيّر إنتاج النفط بنحو 100 ألف برميل يوميًا (صعودًا أو هبوطًا) من شأنه أن يُغير رصيد الموازنة العامة بنحو 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي (صعودًا أو هبوطًا).

متوقع تقلص عجز الموازّنة العامة إلى 1.6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 21 /2022

ثانيًا–حساسية التصنيف:

أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر سلبًا وبشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني السيادي:

• السمات الهيكلية: استمرار استنزاف موارد صندوق الاحتياطي العام في ظل عدم تمرير قانون جديد للدين العام، أو تشريع يسمح بالنفاذ إلى أصول صندوق احتياطي الأجيال القادمة، أو قيام الحكومة بتدابير استثنائية لضمان استمرارها في الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر خدمة الدين.

• المالية العامة: التدهور الكبير في متانة الأوضاع المالية والخارجية نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط أو عدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة.

•أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر إيجابًا بشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني السيادي:

السمات الهيكلية/المالية العامة: وجود دلائل على أن كلاً من المؤسسات والنظام السياسي في الكويت قادر على مواجهة التحديات المالية طويلة الأجل من خلال تنفيذ خطة واضحة للحد من العجز في الموازنة العامة بحيث تستطيع الصمود أمام انخفاض أسعار النفط، ومن العوامل الأخرى التي قد ترفع من التصنيف الائتماني تبني الحكومة لاستراتيجية تمويلية واضحة ومستدامة.

بدفع من صعود 7 قطاعات

مؤشرات البورصة تستعيد لونها «الأخضر» بعد طول انتظار

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على ارتفاع مؤشر السوق العام 14ر23 نقطة ليبلغ مستوى 7326ر82 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر19 في المئة.

وتم تداول 259ر18 مليون سهم عبر 11409 صفقات نقدية بقيمة 54ر12 مليون دينار (نحو 178ر5 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 4ر02 نقطة ليبلغ مستوى 6019ر69 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر07 في المئة من خلال تداول 182ر2 مليون سهم عبر 6717 صفقة نقدية بقيمة 23ر4 مليون دينار (نحو 77ر22 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 18ر7 نقطة ليبلغ مستوى 7991ر14 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر24 في المئة من خلال تداول 76ر9 مليون سهم عبر 4692 صفقة بقيمة 30ر6 مليون دينار (نحو 100ر6 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 12ر3 نقطة ليبلغ مستوى 6292ر74 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر20 في المئة من خلال تداول 93ر17 مليون سهم عبر 3100 صفقة نقدية بقيمة 11ر5 مليون دينار (نحو 37ر9 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة أمس 259.19 مليون سهم تقريبا، جاءت من خلال تنفيذ 11.409 ألف صفقة، حققت سيولة بقيمة تُقدر بنحو 54.13 مليون دينار بارتفاع نسبته 20.7 % عن سيولة أمس الأول البالغة 44.85 مليون دينار.

قطاعياً، سجلت مؤشرات 7 قطاعات ارتفاعاً أمس بصدارة الصناعة بنمو نسبته 0.50 %، بينما تراجع 5 قطاعات أخرى يتصدرها التكنولوجيا بانخفاض قدره 1.18 %، واستقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً.

وجاء سهم "أسيكو" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بارتفاع معدله 10.27 %، فيما تصدر سهم "أرجان" القائمة الحمراء مُتراجعاً 11.50 %.وحقق سهم "بيتك" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 5.21 مليون دينار مرتفعاً بنحو 0.56 %، في حين تصدر سهم "جي إف إتش" نشاط الكميات بتداول 25.89 مليون سهم مُتراجعاً بواقع 0.98 %.على جانب اخر أعلنت البورصة عن تسجيل شركة بيتك كابيتال للاستثمار كصانع سوق على أسهم شركة الصالحية العقارية.وقالت البورصة في بيان على موقعها الرسمي، أمس الخميس، إن سريان القرار المشار إليه أعلاه سيتم اعتباراً من يوم الأحد الموافق 30 يناير 2022.وكانت أرباح "الصالحية" تراجعت 72 % في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي؛ لتصل إلى 5.847 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 21.227 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2020.

صعود جماعي لمؤشرات البورصة

أداء أسبوعي "أحمر"

واصلت البورصة الهبوط في الأسبوع الرابع من شهر يناير الجاري، وسط استمرار تراجع وتيرة التداولات على المستويات كافة رغم إعلان بعض البنوك عن نتائجها السنوية لعام 2021.وسجل المؤشر الرئيسي هذا الأسبوع تراجعاً بنسبة 0.67 % عند مستوى 6019.69 نقطة، مقابل 6060.57 نقطة إقفال الأسبوع الماضي، بخسائر بلغت 40.88 نقطة.

كما تراجع "رئيسي 50" بأعلى وتيرة بنحو 0.85 % وصولاً إلى النقطة 6292.74 خاسراً 54.24 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند مستوى 6346.98 نقطة.

وهبط السوق الأول بواقع 0.46 % بإقفاله عند مستوى 7991.14 نقطة بخسائر بلغت 36.84 نقطة، مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 8027.98 نقطة.

وجاءت المحصلة الإجمالية الأسبوعية للمؤشر العام سلبية بتراجع 0.51 % أو ما يُعادل 37.66 نقطة بإقفاله عند النقطة 7326.82 مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 7364.48 نقطة.

على مستوى الأسبوع، تقلصت سيولة البورصة بنسبة 18.9 %؛ لتصل إلى 264.38 مليون دينار، مقارنة مع 326.05 مليون دينار في الأسبوع السابق.

كما تراجعت أحجام التداول الأسبوعية بنحو 12.4 %؛ لتصل إلى 1.278 مليار سهم، مقابل 1.459 مليار سهم في الأسبوع الماضي.وبلغ عدد الصفقات الإجمالية خلال الأسبوع 53.106 ألف صفقة، بالمقارنة مع 53.189 ألف صفقة في الأسبوع السابق، بانخفاض طفيف بنسبة 0.16 %.

«أصول» تخفض رأس المال وتلغي نشاط منح التمويل

صادق مجلس إدارة شركة أصول للاستثمار في اجتماعه الذي انعقد، أمس الخميس، على بنود جدول الأعمال والتي تضمنت إلغاء نشاط منح التمويل وتخفيض رأسمال الشركة.

وقالت "أصول" في بيان للبورصة الكويتية أمس، إن المجلس صادق على تخفيض رأس المال المُصدر والمدفوع والمُصرح به من 14.888 مليون دينار إلى 12.655 مليون دينار.

وأوضحت أن تخفيض رأسمال الشركة سيتم من خلال شطب نحو 22.332 مليون سهم ورد القيمة الاسمية لهذه الأسهم بواقع 100 فلس لكل سهم وبإجمالي مبلغ قدره 2.233 مليون دينار.

كما صادق مجلس إدارة "أصول" على تعديل بعض مواد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.

وبينت الشركة أن هذه التوصيات سيتم عرضها على المساهمين في اجتماع العمومية غير العادية القادم للاعتماد والموافقة، والذي سيتم تحديد موعد له لاحقاً بعد أن يتم استيفاء موافقات الجهات الرقابية.

وأكدت الشركة في البيان أن المعلومات الجوهرية السابقة لا يوجد لها تأثير على المركز المالي في الوقت الحالي.

كانت خسائر الشركة تقلصت بنحو 95% في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي؛ لتصل إلى 52.51 ألف دينار، مقابل خسائر بقيمة 1.12 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2020.